مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: السياسة الأمريكية ومصالحها في الصراعات القائمة بالدول العربية /الشرق الأوسط/
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. رولا اسماعيل، ثائر محمد نديم معروف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5342
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

US Policy And Interests In The Current Conflicts Of The Arab Countries / Middle East /

Dr. Mhd. Ma'en Dayyoub [*]
Dr. Roula Ismail [**]
Thayer Marouf [**]

(Received 30 / 6 / 2019. Accepted 1 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

The research started from the importance of Knowledge things that drive the decisions of US foreign policy in the world and the Middle East in particular, in light of the wave of unrest that swept the region under the names of many of the most important is appearance of the wars of change, which was intended to change the systems of leadership and governance in these areas, the pretext of freedom, Of the strategies (soft power, hard power, and smart power), driven by the achievement of their objectives in these areas, based on her economic interests, which is what the essence of the problem of research, the researcher found that the oil has a major strategic impact on the policies of the United States applied and tools used to implement these policies in the areas where the oil is present Basically. In addition, the relationship between the tenets of American supremacy (Oil, giant companies, the Zionist entity) which constitute the essence of its national security, is an integrative relationship, whereas the relationship between US national security and wars is a correlative correlation relationship. The wars or tensions to which America is a party, Of a way or strategy based on exporting domestic crises abroad by creating a global crisis, in order to ensure the safety of USA national security, and the continued realization of the US economic interests.

Keywords: Oil –Foreign Policy -Middle East -Energy Security- Smart Power- Soft Power- Hard Power.

[*]**Professor- Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia- Syria.**
[**]**Assistant Professor- Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia - Syria.**
**** Postgraduate Student- Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia- Syria.**

السياسة الأمريكية ومصالحها في الصراعات القائمة بالدول العربية/ الشرق الأوسط/

الدكتور محمد معن ديوب *

الدكتورة رولا إسماعيل**

ثائر محمد نديم معروف ***

(تاريخ الإيداع 30 / 6 / 2019. قُبِل للنشر في 1 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

انطلق البحث من ضرورة معرفة ما يحرك قرارات السياسة الخارجية الأميركية في العالم عموما ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً، وذلك في ظل موجة من الاضطرابات التي اجتاحت دول المنطقة تحت مسميات عديدة كان في مقدمتها ظهور حروب التغيير التي أحدثت بقصد تغيير أنظمة القيادة والحكم في هذه الدول، بحجة الحرية، معتمدة بذلك على عدة انواع من الاستراتيجيات والأدوات منها (القوة الناعمة والقوة الخشنة و القوة الذكية)، مدفوعة بتحقيق أهدافها في هذه المناطق انطلاقا من مصالحها الاقتصادية، هو ما مثل جوهر الاشكالية البحثية، وقد توصل الباحث إلى أن للنفط اثراً استراتيجياً كبيراً وهاماً في سياسات الولايات المتحدة الأميركية المتبعة، وأدواتها المستخدمة في تطبيق هذه السياسات بالمناطق التي يتواجد فيها النفط بشكل أساسي. إضافة إلى أن العلاقة بين ثوابت السياسة الأمريكية (النفط، الشركات العملاقة، الكيان الصهيوني) التي تشكل جوهر الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة تكاملية، في حين أن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والحروب واضطرابات الدول، هي علاقةُ ارتباطٍ مصلحيٍّ، فالحروب أو التوترات التي تكون الولايات المتحدة طرف فيها، هي عبارة عن أسلوب أو استراتيجية قائمة على تصدير أزماتها الداخلية نحو الخارج، لخلق أزمة عالمية، بما يضمن سلامة أمنها القومي، واستمرار تحقيق مصالحها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النفط – السياسة الخارجية – الشرق الأوسط– أمن الطاقة– القوة الذكية– القوة الناعمة– القوة الخشنة.

* **أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**

** **أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.**

*** **طالب دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**

مقـدمـة:

دأبت الولايات المتحدة على إشغال العالم بحروب وصراعات ثقافية وحضارية مستخدمة شتى أشكال التفوق الذي تمتاز به انطلاقاً من قدراتها العسكرية مروراً بالسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، مؤكدة على فرض قيم نظامها العالمي الجديد قسراً على شعوب العالم مستندةً بذلك على منطق القوة والتدخلات السافرة، مستخدمة أكذوبة الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان، في الوقت الذي تعمل فتكاً بأهالي وسكان تلك الدول والمناطق مستخدمةً أبشع صور الاضطهاد الإنساني والمجازر الجماعية، والهدف هو دائما المصالح الأميركية وفي مقدمتها النفط. وهذه الدراسة هي عبارة عن عملية تأكيد على انه رغم التصعيد الدائم لوتيرة الدعاية الأمريكية بأنها، ستخفض من استهلاك النفط العربي، إلا أنها في الوقت ذاته تصعد من عملياتها في الدول التي تنتج النفط في مقدمتها دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية منها سواء باستخدام القوة الصلبة أو القوة الناعمة أو الذكية، معتمدة على ركائز وثوابت السياسة الخارجية الأمريكية (النفط، الشركات الأمريكية، الكيان الصهيوني)، والتي تبقى ثوابت الأمن القومي وأمن الطاقة الأمريكي، مهما كانت الأهداف الثانوية ومهما تغيرت آليات التطبيق، ولكن مع بداية ظهور بوادر لأهداف إستراتيجية جديدة في الأجندة الأمريكية، قد تتحول إلى ثوابت أمريكية مع مرور الزمن، ولاسيما مع تزايد الجوع والعطش العالمي، هذه الأهداف متمثلة أولاً بالسيطرة على مناطق الخصوبة الغذائية في العالم بما يحقق إنتاج الغذاء، وردم الهوة التي قد تحدث بنتيجة انخفاض منسوب الاحتياطيات النفطية العالمية عن طريق إنتاج الوقود الحيوي، وبنفس الوقت إيجاد حل لأزمة الغذاء بما يتواكب مع المصالح الإمبريالية الأمريكية، وثاني الأهداف السيطرة على ينابيع المياه العالمية، ولاسيما مع تفاقم الصراعات والأزمات المائية بين الدول عالمياً، وخصوصاً بأن الماء هو الثروة التي ستتفوق في أسعارها على النفط. هنا يظهر أهمية التركيز على موضوع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، والتحذير الدائم من خطر أدواتها في المنطقة، وخصوصاً التفتيت الطائفي والعرقي والديني لمنطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يجب التنبه له وإغلاق أبوابه قبل حدوث سايكس بيكو جديدة.

إشـكاليـة الـدراسـة:

تستمر الولايات المتحدة بإتباع استراتيجياتها المعتمدة على العدوان والاحتلال المباشر وغير المباشر للدول المستهدفة والتي تجد فيها واشنطن ضالتها، بما يرفد اقتصادها ويدعم طموحها السيادي ، فاعتمدت سياسة القوة الناعمة تارةً والقوة الصلبة تارةً أخرى إلا أن الدوافع المصلحية للرأسمالية الأميركية دفعتها للبحث والتوصل لنقاط ضعف البلدان والضغط عليها باعتماد الاستراتيجيات المتبعة لديها متجسدة بمبدأ القوة الذكية، مع الاحتفاظ بقواعدها العسكرية المنتشرة على مستوى العالم ولاسيما في مناطق النفوذ الجيو استراتيجي، وبناء عليه تتجسد الإشكالية البحثية في مجموعة من التساؤلات أهمها:

1-ما هو مدى تأثير النفط في رسم استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية وسياساتها تجاه العالم؟

2-ما مدى تأثُّر القرار السياسي لواشنطن بالعوامل الاقتصادية؟

3-ماهي مرتكزات السياسة الأميركية تجاه دول العالم عامة والدول العربية خاصة؟

أهميـة البحث وأهدافـه:

تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على أبعاد السياسة الأميركية وتطبيقاتها على مستوى العالم، ولاسيما في الدول العربية حيث تتركز الأحداث والاضطرابات، كما تتركز قمة الأطماع الاستعمارية الرأسمالية الأميركية وخاصة بالنفط والثروات الأخرى التي تزخر بها المنطقة، إضافة للموقع الهام سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وتهدف الدراسة للوقوف على عدة نقاط رئيسية أصبحت تمثل جوهر الأبعاد السياسية الأميركية الجديدة في الدول العربية ويأتي في مقدمتها :

1- التوصل إلى النوايا الخفية للغزو الفكري الانفصالي الأميركي الذي تعمل عليه في الكثير من الدول بطرق وأفكار متعددة تحت مسميات الديمقراطية.

2- معرفة دوافع الاضطرابات والتوترات التي بدأت تجتاح الدول العربية وتدعمها الولايات المتحدة الأميركية بادعائها نشر الحرية والديمقراطية.

3- التوصل إلى دور النفط في رسم السياسة الخارجية الأميركية.

4- تسليط الضوء على أهداف ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية.

فـرضيـات البحث:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

1- أصبح النفط أحد أبرز العوامل التي تدخل في رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد أدواتها وأولوياتها حول العالم بما يخدم أمنها الطاقي والقومي.

2- بدأت الأفكار الانفصالية في العالم العربي تأخذ منحى جدي وخطير جداً، تقوم واشنطن بدعمها على أساس نشر الديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير.

3- أصبحت السيطرة على منطقة الشرق الأوسط أحد أهم عوامل الضمان والاستقرار للأمن القومي الأميركي.

مـنهجية البحث:

في هذه الدراسة سنتبع منهج التحليل الاستقرائي مع التركيز على التحليل الوصفي والتاريخي.

النتائج والمناقشة:

أولاً: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

تتحرك السياسة الخارجية لكل دولة من دول العالم وفقاً لمصالحها، التي تشكل مرجعيتها الحقيقية، ووفقاً لهذه المرجعية فإن الولايات المتحدة الأمريكية حددت التوجه الفكري والسياسي فيها، بما يخدم تلك المصالح، من حيث السلوك والسبل والأساليب والمنهج المتبع لتسيير الشؤون الخارجية لها وتصنيف علاقاتها مع الدول على أسس مختلفة. وقد اتصفت السياسة الخارجية لواشنطن بعدة صفات أساسية كان أهمها[1]:

1- الإمبريالية: من خلال تطبيق سياسة السيطرة والقطب الواحد عن طريق إدخال العالم في سلسلة من الحروب والنزاعات هدفها النهائي تحقيق مصالحها الاقتصادية، واشغال الدول وبالأخص العربية منها بصراعات مستمرة.

[1] الرحية، رائد، البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990- 2010)، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق،2014، ص35.

2- الطبيعة الإرهابية: التي تجسد جوهر وتاريخ السياسة الأمريكية والدولة الأمريكية، والدلائل كثيرة على هذه الطبيعة، والتي تتمثل بجرائمها التاريخية بدءاً بالمجازر التي ارتكبت ضد الهنود (السكان الأصليين للقارة الأمريكية) مروراً بالجرائم العنصرية ضد الزنوج، وصولاً إلى الجرائم والحروب المرتكبة ضد الشعوب الآمنة تحت غطاء مجلس الأمن والأمم المتحدة.

3- الصفة الاستعمارية: والتي تميزت بها أميركا باستخدام الطرق غير المباشرة، وإننا لنجد ما يجسد تلك النزعة، في عبارة الذهاب غربا (go west) الشهيرة[1]، والتي تمثل الأطماع التوسعية لأميركا منذ بداية نشأتها والتي تشرعن توسعها الغربي، والذي تحول " شعوراً قومياً بارزاً، ووعياً بالانتماء إلى الحضارة العليا، والتي يعتبر قدرها واضحا بالسيطرة على قارة أمريكا الشمالية"[2]، القدر الذي تجاوز أطماع الولايات المتحدة بالقارة الأمريكية، ليتحول إلى سيطرة على العالم أجمع، بجميع ثرواته وإمكاناته البشرية والطبيعية ولخدمة الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الصبغة النفطية للسياسة: حيث" بدأت الأطماع الأمريكية في النفط في فجر القرن العشرين بعد بدء الثورة الصناعية الثانية عندها اشتد النظر إلى الشرق الأوسط ونفطه حيث كان النفط هو الطريق الوحيد لأي طامح إلى التفوق سياسياً كان أم اقتصادياً، أما السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فقد بدأت ترتسم بشكل واضح في الأربعينيات من القرن العشرين عندما أدركت الولايات المتحدة بأنه لا يكفي كي تحافظ على أدائها الاقتصادي الاكتفاء بالتزود النفطي الضروري وإنما ينبغي عليها الوصول إلى أسواق الذهب الأسود بشروط تفضيلية تتجاوز أية منافسة"[3]. ومع مطلع التسعينيات، عرفت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إعادة تحديد أولويات لتوجهاتها. فقد أدى انهيار جدار برلين في العام 1989، متبوعاً بالتفكك الجزئي للاتحاد السوفيتي بعد عامين، إلى نشوء منطقٍ جديدٍ في المقاربة الأمريكية للشرق الأوسط ،" لكن بدايات تبني واشنطن لسياسة عربية بالمعنى الحرفي للكلمة تعود إلى حقبةٍ أبعد زمنياً. فميثاق كوينسي، الذي أبرم في 14 شباط 1945، كان رمزاً للرغبة الأمريكية في إقامة سياسة تحالفاتٍ مع الدول العربية في المنطقة. حينذاك، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية ضمان الدفاع عن أراضيها في حال تعرضها لاعتداء خارجي، وفي المقابل تستفيد واشنطن من الأفضلية في مجال الامتيازات النفطية السعودية"[4].

ثانياً: البعد النفطي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل مبكراً وبكفاءة عالية إلى أفضل الطرق للسيطرة على العالم والتي تمثلت في جانبين رئيسيين هما:

1- **السيطرة على مصادر الطاقة والقوة الاقتصادية:** فهي المحرك لعجلة التفوق العسكري والنمو الاقتصادي، والتي لا تكتمل إلا بالسيطرة على آبار النفط العالمية، لذلك كان لابد من تركيز الاهتمام على نفط الشرق الأوسط من جهة وعلى بدائله أو متمماته من جهة أخرى. وبالتالي نستطيع توقع الهدف الحقيقي سواء من الحرب على العراق أو من الحرب على أفغانستان أو أي عملية أخرى تتم وفق منهج أو إستراتيجية القوة اللينة أو الخشنة أو الذكية، كتفتيت بلد عربي إسلامي غني بالموارد كالسودان (سواء الزراعية أو الباطنية و المعدنية)[5].

[1] مرسوم الشمال الغربي ، وثيقة دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الصادر في 13/تموز/1787.

[2] فانسان، برنار، تاريخ الولايات المتحدة، باريس، منشورات شان فلاماريون، 1997، ص114-115.

[3] ميكائيل ،براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بتصرف، ترجمة د. رندة، دار البعث ،المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2007، ص41+43.

[4] ميكائيل ،براء،السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ،مصدر سابق ، ص12.

[5] كلير. مايكل، دم ونفط (أخطار ونتائج اعتماد أميركا المتزايد على النفط)،تعريب هيثم جلال غانم، إصدار دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق، 2007، ص65.

2 – **السيطرة على منابع الفكر في العالم – وسائل الإعلام –** فالحكومات الأمريكية المتعاقبة على حكم الولايات المتحدة تتعمد إتباع سياسة خداع شعبها داخليا والترويج الإعلامي خارجيا، ويتم ذلك من خلال ما تنشره من أفكار وادعاءات تغير بها وجه الحقائق وتقلب الحق باطلاً ، وتثير أزمات وتشن الحروب مستخدمة بذلك نفط الوطن العربي (والشرق الأوسط) وأمواله المودعة في مصارفها. وهنا يمكن القول بأن النفط قد فرض نفسه كسلعة إستراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى وتعزز هذا الفرض خلال الحرب العالمية الثانية عندما احتل هتلر رومانيا ليؤمن إمدادات النفط لجيوشه. ومع نهاية هذه الحرب تحول النفط من سلعة إستراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة لها إلى مناطق إستراتيجية. وهذا التحول يوضح ويشرح كافة الحروب والأزمات الناشئة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ." فمنذ ذلك الوقت وحتى اليوم لا يمكننا رصد أي تحرك سياسي في هذه المناطق بدون أن تكون لعامل النفط حصته فيها. ابتداءً من إقامة الكيان الصهيوني كرأس حربة في مواجهة الشيوعية وزحفها إلى جوار دول النفط .مروراً باحتواء إيران أيام الشاه والتدخل ضد حركة مصدق. ومن ثم تغيير اللعبة بالتخلي عن الشاه والتحول إلى سياسة الاحتواء المزدوج الذي توجته حرب الخليج الأولى"[1].

وبعد أن قامت الولايات المتحدة بقراءة جيدة لقدرات الدول الصديقة والمعادية في البناء والاحتواء والغزو والقيادة، طرحت أهدافاً جديدة في وثيقة صيغت بأمر من بول وولفويتز[2] سنة 1992 تتلخص في النقاط التالية[3]:

- منع بروز منافس جديد(بالخصوص منع الاتحاد الأوروبي من بسط نفوذه خارج منطقته الإقليمية).
- منع الدول الصناعية من تشكيل مناطق النفوذ في العالم الثالث (لكن هذا التحذير لا يعني المملكة البريطانية باعتبار أنها ستخضع كتلة الكومنولث لمصالح القوة الأمريكية) .
- وأخيرا الاحتفاظ بتقدم كاف في مجال التسلح لاحتكار حق الردع.

وتقوم الولايات المتحدة بالتخطيط لها وفقاً لمصالحها الاقتصادية والنفطية، ولا تعدوا تلك الأزمات عن كونها خططاً في إستراتيجية سياسية اقتصادية مسبقة الوضع، يتجاوز عمرها أحياناً عشرون سنة قبل تنفيذها.

وهذا يقودنا لتأكيد الأثر الاستراتيجي للنفط على سياسة الولايات المتحدة نفسها وعلى تحركاتها العسكرية، ولاسيما إذا عرفنا بأن الولايات المتحدة وصلت إلى القدرة القصوى في إنتاج النفط من حقولها المحلية منذ سنة 1970 حيث كانت تنتج 10 ملايين برميل في اليوم[4]. ومنذ ذلك الوقت بدأت قدرتها الإنتاجية تتناقص حتى وصلت الآن إلى 5 ملايين برميل في اليوم بينما تستهلك 20 مليون برميل في اليوم وتمتلك 28 مليون برميل كاحتياطي استراتيجي وهذا ما يفسر حاجة الولايات المتحدة الماسة للنفط أي أنها تحتاج إلى 15 مليون برميل في اليوم لتعويض النقص الحاصل في إنتاجها المحلي[5]. والجدول التالي يبين مقدار الاستهلاك والإنتاج النفطي الأميركي باليوم ومقدار الحاجة للاستيراد من العالم الخارجي:

---

[1] وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)،إعداد مركز المستقبل ، النفط العربي ممنوع من العولمة.

[2] بول ولفويتس أو بول ولفويتز رئيس البنك الدولي منذ 1 يونيو 2005م .قدم استقالته من البنك الدولي 17 مايو 2007 على إثر فضيحة إدارية، وتسري هذه الاستقالة من تاريخ 30 يونيو 2007. قبل عمله في البنك الدولي كان يحتل منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي، ويعتبر ولفويتس المهندس الأول لحرب العراق التي اندلعت عام 2003

[3] Defense Policy Guidance for the Fiscal Years 1994-1999.

[4] قدم ماريون هوبرت وهو أحد الأخصائيين في البترول افتراضه في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956، طبقا لحساباته أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا حدث بالفعل في حالة الإنتاج الأمريكي من النفط حيث كانت قمة الإنتاج خلال السبعينيات من القرن الماضي.

[5] مصدر البيانات: BP Statistical Review of World Energy June 2013 http://www.bp.com/statisticalreview

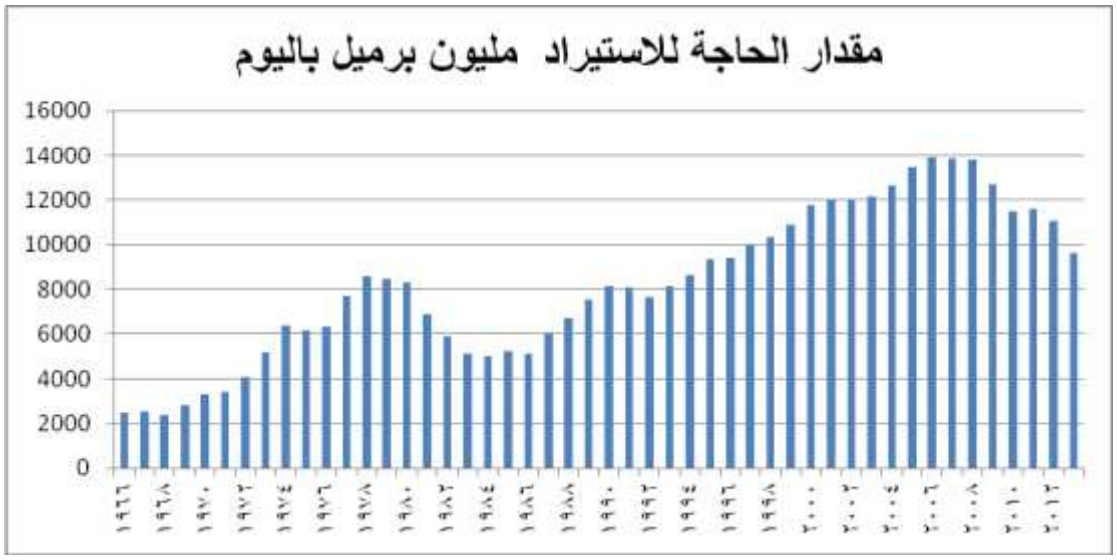
جدول رقم (1): إنتاج واستهلاك الولايات المتحدة الأميركية النفطي باليوم

إنتاج واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط			
العام	استهلاك أميركا النفطي مليون برميل باليوم	إنتاج أميركا النفطي مليون برميل باليوم	مقدار الحاجة للاستيراد مليون برميل باليوم
2000	19701	7734	11967
2001	19649	7670	11979
2002	19761	7626	12135
2003	20033	7362	12671
2004	20732	7244	13488
2005	20802	6903	13899
2006	20687	6828	13859
2007	20680	6862	13818
2008	19490	6783	12707
2009	18769	7263	11506
2010	19134	7552	11582
2011	18949	7868	11081
2012	18555	8905	9650

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

وإذا حصل وأن قررت الدول المصدرة للنفط كإيران وفنزويلا مثلا وقف إمداداتها من النفط إلى الولايات المتحدة في المستقبل، فلن يتبقى لديها من النفط والغاز الطبيعي ما يكفيها إلا لمدة أربع سنوات فقط، وإن حرب كوسوفو نفسها لم تكن بعيدة عن أثر النفط، فقد كانت هذه الحرب مجرد خطوة أمريكية على طريق نفط القوقاز.

والشكل التالي يبين لنا مقدار حاجة الولايات المتحدة للنفط المستورد خارجيا في ضوء احتياجاتها النفطية الحالية بشكلٍ عامٍّ:



شكل رقم (1): الكمية اللازمة لتلبية احتياجات السوق الداخلية للولايات المتحدة الأميركية من النفط
data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.
(حسبت من خلال الفرق بين الإنتاج والاستهلاك).

إن أخر ما تمخضت به السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي هي إستراتيجية الشراكة العسكرية والاقتصادية مع دول المنطقة (باستثناء إيران بحكم العلاقات المتوترة بين البلدين)

كما تقوم الحكومة الأمريكية بشن الحروب المتتابعة للسيطرة على ما يعرف باحتياطي العالم من النفط والغاز الطبيعي، وما حصل في أفغانستان والعراق إلا البداية لإحكام السيطرة الجيو–استراتيجية على ما تطلق عليه أميركا اسم: (الشرق الأوسط الكبير) الذي يضم معظم الاحتياطي النفطي العالمي، وفي منطقة شمال إفريقيا من الوطن العربي نجد أن الوضع بالنسبة إلى السودان كان مغايراً، فالاستراتيجية هي الحصار والتضييق والخناق السياسي والعسكري والاقتصادي، خاصة بعد احداث الحادي عشر من أيلول، وطبعاً تحت غطاء(الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه) ولم يكن تقسيم السودان إلا الورقة الرابحة التي لعبت بها واشنطن لربح منابع النفط في حوض النيل، والذي كان مخططاً له ليدخل ضمن حساباتها(الشرق الأوسط الكبير) بإمكاناته وثرواته الضخمة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية:

إن ما يميز القرارات السياسية عن بقية القرارات هي أنها تخضع للتفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة. وتتعدد الأبعاد المؤثرة على صناعة القرار ابتداءً بالعامل الديني، ومروراً بالعامل السياسي، ووصولاً إلى العامل الاقتصادي الهام، ولكن بشكل عام يمكن القول بأن ركيزة السياسة الأمريكية تتجسد بثلاث نقاط أساسية هي: (النفط، الشركات المتعددة الجنسيات، الكيان الصهيوني)، وعليه يمكن الانطلاق في دراسة آلية صنع القرار السياسي الأمريكي من معرفة الأبعاد والعوامل المؤثرة بهذا القرار وصياغته، وأهمها:

1– تأثير العامل الديني في صنع القرارات السياسية الأمريكية:

إن العامل الديني في السياسة الخارجية الأميركية ليس وليد المرحلة الراهنة، وإنما الجديد هو حجم تأثير هذا العامل الذي شهد نموا وتصاعدا كبيرا مرتبطا في شقه الداخلي بشكل خاص بالولايات المتحدة الامريكية وما شهدته من أحداث الحادي عشر من أيلول، مع تنامي تأثير التيارات الدينية واليمينية في المجتمع الأميركي، الأمر الذي كشف عن تقاليد استراتيجية أميركية نحو التوسع والهيمنة في رداء جديد، وتحت دوافع دينية تترابط بقوة مع الدوافع الاستراتيجية

والمصلحية، ولكن مع التأكيد في هذا السياق على أن الدين في ذاته، ليس مصدرا دافعاً للصراع والرغبة في السيطرة والهيمنة والتفرد واستئصال الآخر، ولكن ذلك يتوقف على كيفية تطبيق هذا الدين وتفسير الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية لمنطلقاته وغاياته، وكذلك الجذور والخبرات التاريخية، وبالتالي لا يمكن تهميش البعد الديني في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصةً "التراث اليهودي– المسيحي في الثقافة الأميركية"[1]، القائم على (صهينة المسيحية)[2] بل على العكس فقد تزايد دوره بالمرحلة الأخيرة ومنذ عهد جورج بوش الابن (2000–2008)، وصعود اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في أميركا ولكن بنفس الوقت لا يمكن القول بان الدور الديني هو الدور الرئيسي في صناعة القرار، وإنما في أغلب الأحيان يستخدم كغطاء للأهداف الأساسية المتمثلة بالأهداف الاستعمارية الاقتصادية.

2 – تأثير الرأي العام على صناعة القرارات السياسية الأمريكية:

يمارس الشعب دوره بدعم أو رفض سياسة الحكومة الداخلية أو الخارجية، لذلك سعت مختلف الأحزاب إلى التأثير في الرأي العام بالشكل الذي يحقق توجهاتها وأهدافها، عن طريق وسائل الاتصال التي أصبحت ميزة حاسمة لمن يستطيع احتكارها، لأنها تستطيع أن تحشد الرأي العام حول قضية بعينها، والحقيقة أن النجاح الأول كان أمريكياً في مجال الاتصال والدعاية[3]، فأصبحت هذه الوسائل مسؤولة عن عدة تدخلات للولايات المتحدة خارج حدودها الشرعية، واستطاعت أن تكوّن رأياً عاماً يؤيد سياستها، حيث أن الأساليب التكتيكية للدعاية تشتمل على اختيار بعض القصص والأحداث التي قد تبدو موضوعية وعرض وقائع متحيزة وغامضة، مع تعزيز الأسباب والدوافع لفعل ما، نتيجة تهديد أمن الفرد.. ونحوها"[4]. عن طريق تزوير التاريخ والتلاعب بالإعلام بهدف كسب الرأي العام العالمي ومنع وصول الحقائق المناهضة للأفكار الأمريكية. وكانت أول عملية دعائية استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث" أثناء إدارة الرئيس وود رولسون الذي انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1916، وفق برنامج انتخابي بعنوان "سلام بدون نصر" في منتصف الحرب العالمية الأولى، كان المواطنون مسلمين لأقصى الدرجات، وكان على إدارة ولسون مجموعة من الالتزامات تجاه الحرب، لذلك تم إنشاء لجنة دعاية حكومية أطلق عليها "لجنة كريل"، والتي تمكنت من تحويل الشعب الأمريكي من حالة السلام إلى حالة من الهستيريا والتعطش للحرب والرغبة في تدمير كل ماهو ألماني وخوض تجربة الحرب لإنقاذ أمريكا، ومن بعدها تم استخدام نفس التكتيك ضد الرعب الشيوعي"[5] إلى أن تحقق هدفها بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1992 وأصبح منعطفا تاريخيا لسيطرة القطب الواحد.

وبعدها تم التركيز على ما حدث بأمريكا في 11 أيلول 2001 عن طريق دعاية إعلامية مكثفة، وأصبحت هذه الأحداث مفصلا تاريخيا للعالم وتم تسويق العديد من الأهداف الإعلامية من خلال تحكم البنتاغون وسيطرته على أجهزة الإعلام المختلفة[6]، كما سقطت كل معايير الموضوعية والحياد للإعلام الأمريكي في حرب أفغانستان، بسبب تبعيته المطلقة للقيادة العسكرية، حيث تم اعتماد مبدأ التغطية والتعتيم على الخسائر الأمريكية والأعمال الإرهابية

---

[1] د. شعبان. فؤاد ، التراث اليهودي - المسيحي في الثقافة الأميركية، دار الفكر، طبعة 1، دمشق، 2008، صفحة42.

[2] يرى الكثير من الكتاب والمؤرخين أن الفترة التي تعد الولادة الحقيقية والفعلية للمسيحية اليهودية عندما أصدر مارتن لوثر كتابه "عيسى ولد يهوديا" سنة ١٥٢٣، وقال فيه إن اليهود هم أبناء الله وإن المسيحيين هم الغرباء الذين عليهم أن يرضوا بأن يكونوا كالكلاب التي تأكل ما يسقط من فتات من مائدة الأسياد، حيث ولد المذهب البروتستانتي. أفرزت البروتستانتينية كل اشكالات المسيحية الصهيونية ومساندتها اللا محدودة لإسرائيل.

[3] Michel Bugnon-Mordant ، ترجمة د.حامد فرزات، أمريكا المستبدة (الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»)،اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2001.، ص168.

[4] د.أغا. ألفت، دور الإعلام في الحرب على العراق، في (العدوان على العراق ..خريطة أزمة ومستقبل أمة)، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة،2003، ص305.

[5] تشومسكي. ناعوم، السيطرة على الإعلام، الانجازات الهائلة للبروباجندا، ترجمة أميمه عبد اللطيف، ص7-8، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م.

[6] الدجاني.نبيل، أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب، المستقبل العربي، ص30-37 بتصرف، كانون الثاني/ 2003.

الأمريكية بحق المدنيين، والتركيز على تشويه صورة طالبان والقاعدة، وتجاهل كل التجاوزات التي تمت ضد مواثيق الحروب من الأسلحة المحرمة دوليا وتعذيب الأسرى، ولكن يمكن القول إن هذه الحرب أدت إلى كشف زيف الإعلام الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً، ولاسيما بعد صعود بعض المؤسسات الإعلامية، والتي تمتعت بقدر من الشفافية لعرض فضائح الحروب الأمريكية مما دفع بالولايات المتحدة إلى الحد من حرية تلك المؤسسات الاعلامية ومحاربتها، وبالتالي وصول الرأي الأخر إلى المجتمعات الغربية بما فيها المجتمع الأمريكي، والذي بدأ بالبحث عن الحقيقة تدريجياً، واستفاقة الرأي العام الأمريكي لما يحصل، وقد قدِّرت نسبة القراء في 2007/6/16 لموقع الجزيرة نت الاخباري بحوالي11% في أمريكا ولموقع العربية نت الاخباري بحوالي6% من إجمالي قراء الموقع، والموقعان المذكوران يدعمان كل المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية، إضافة إلى أن نسبة القراء اليهود من اجمالي القراء لموقع الجزيرة نت الاخباري هو فقط 2.8% من اجمالي قراء الموقع)[1]، وهو دليل على عدم الثقة المتزايدة من قبل الرأي العام الأمريكي اليهودي لما تبثه قنواتهم الإعلامية ومواقعهم الالكترونية من أخبار **مسيَّسة ومضللة** وأحيانا عارية عن الصحة، ولا سيما في فترات الأزمات والحروب، وهذا ما نلاحظه حقيقةً في الإحصائيات التي جرت في 2008/11/16، حيث حقق القراء من الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية النسبة الأعلى لموقع الجزيرة نت الإخباري والعربية نت الإخباري، وتتوزع النسب المئوية للقراء للدول العشرة الأولى لموقع الجزيرة نت الإخباري والعربية نت الإخباري من المجموع الاجمالي للقراء وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2): الدول العشرة الأولى في نسبة القراء للموقع الإخباري الإلكتروني من المجموع الاجمالي للقراء –لموقعي الجزيرة نت الاخباري والعربية نت الإخباري

الدولة	النسبة التي تشكلها من مجموع قراء الجزيرة نت الإخباري	النسبة التي تشكلها من مجموع قراء العربية نت الإخباري
الولايات المتحدة الأمريكية	%11.7	%6.25
الصين الشعبية	%11.5	%11.9
السعودية	%8.8	%11.1
مصر	%6.9	%9.2
السودان	%6.7	%3.7
الجزائر	%5.3	%3.2
سوريا	%3.9	%3.1
ألمانيا	%3.6	%2.6
اليمن	%3.4	%2.7
ليبيا	%3.2	%2.7

إحصائيات موقع الكسا يوم 2008/11/16 (مرجع سابق)

[1] حسب موقع الكسا يوم 2007/6/16،فالجزيرة نت كانت في الموقع 379 عالمياً ليلة 2007/6/16،مع العلم أن الترتيب يحسب كمعدل وسطي لعدد الزوار من المجموع العالمي للأشهر الثلاثة الأخيرة قبل ذلك التاريخ. د. إبراهيم علوش، الصوت العربي الحر،العرب اليوم، 2008/11/23، ص 18 http://www.alarabalyawm.net/pages.php/news_id=128993

حيث يظهر الجدول أعلاه الموقع المتقدم للقراء هم: من الولايات المتحدة الأمريكية، وهم الأكثر قراءة لموقعي الجزيرة نت الإخباري والعربية نت الإخباري، وبملاحظة دقيقة لهذه الأرقام وبقراءة التغيرات التي ترافق التزايد الملحوظ لعدد القراء والمشاهدين لهذين الموقعين الإعلاميين الإخباريين اللذان وجدا لنفسيهما مكانا بارزاً لدى الرأي العام العالمي والعربي، يمكننا الجزم والتأكيد على أهمية الإعلام بكافة أشكاله ووسائله (المرئي أو المسموع أو الالكتروني) في صنع التغيير وتحقيق الأهداف، ولكن الأمر الذي يدعو إلى التساؤل هو:

– مقدار الدور والتأثير الذي لعبته هاتين المؤسستين الإعلاميتين على المشاهد أو القارئ وبالتالي على الرأي العام العربي والعالمي في ظل الحروب المختلفة التي قامت بها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد الثقة التي حققتها لدى جمهور الرأي العام منذ انطلاقهما في عام 2000 مما جعل تأثيرها كبير جداً خلال الحملات الاعلامية وتنامي ما يسمى بصحافة المواطن، وهو الأمر الذي يؤكد بأن ما حصل وما يحصل هو مشروع مخطط له سابقاً حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها بالمنطقة بدون الاضطرار لخوض حرب مباشرة في المناطق المستهدفة، وبالتالي دفع شعوب المنطقة للقيام بخوض تلك الحرب بالوكالة عنها، وبنفس الوقت من أجل كسب الرأي العام وكسب الشرعية الدولية لأي تدخل تقوم به تحت مسمى الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الاسلحة الكيماوية، ويتجلى ذلك واضحا في وصولها إلى أماكن ساخنة، كالتواصل مع تنظيم القاعدة (طالبان)، والتواجد في مناطقه في أفغانستان، والتصوير في مقراته، اضافة إلى تصوير البرامج الوثائقية لأماكن تعتبر من أكثر الأماكن خطراً وتخبطاً عسكرياً وسياسياً، أو لمجموعات تعتبر من أشد المجموعات سريةً وخطورة، كما أنه لا يمكن التغاضي عن التعمد الملحوظ في ذكر لفظ ما يسمى (إسرائيل) بدلاً من الكيان المحتل أو الكيان الصهيوني، سواء فيما يذاع من أخبار أو في الخرائط المعتمدة لتقديم البرامج، وهو خطأ مقصودا، الهدف منه تكرار الأمثلة ليتحول إلى عادة، وتكرار العادة يتحول فيما بعد إلى عرف ومبدأ، لذلك لابد من الحذر الدائم من الدور الذي تلعبه أي وسيلة إعلامية مشبوهة قد وجدت لتكون أداة بيد أميركا وأعوانها الصهاينة لإحداث التغييرات الجيو– سياسية بما يتلاءم مع أهواء ورغبات ومصالح الامبريالية العالمية وشركائها وعلى رأسها الولايات المتحدة.

3– تأثير العامل الاقتصادي في صياغة القرارات السياسية الأمريكية:

تأتي أهمية العامل الاقتصادي متمثلا بالدور الذي تلعبه الطبقة النخبة في الشركات المتعددة الجنسيات في صياغة القرار الاستراتيجي السياسي الأمريكي، فقد تزايد وبشكل ملحوظ الدور الذي تلعبه تلك الشركات بعد اتساعها وتزايد حجمها في الاقتصاد العالمي لتصبح المؤثر الأكبر في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الاحتكارات تعتبر أعلى أشكال الملكية الرأسمالية الاحتكارية، وهي لا تعترف بالحدود القومية، فقد أصبحت خلال فترة قصيرة أحد أهم العوامل الحاسمة في الاقتصاد الرأسمالي، فسلطتها متعددة الأوجه: اقتصادية، تكنولوجية، مالية، وسياسية، وهذه السلطة لا تحددها أية قوانين قومية، وإنما هذه الشركات هي من يضع القوانين ويحددها بما يتلاءم مع مصلحتها ونشاطها، وبناء على ذلك وبقراءة بسيطة للأصول وخلفيات السياسيين الأمريكيين لاكتشفنا التداخل الكبير لهذه الطبقات بالسياسيين الأمريكيين، فخبراء الشركات العملاقة المختصة في (النفط والغاز، شركات إنتاج وتصنيع السلاح، المصارف،... الخ) دائماً ما يكونوا متواجدين بجوار السياسيين أثناء اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، والكثير من رجال الأعمال يمولون مراكز دراسات واستشارات سياسية وعسكرية، تخرج منها الكثير من مشاهير السياسة الأمريكية

مثل: هنري كيسنجر، كوندليزا رايس، زبنغيو بريجينسكي، ...الخ[1]. و يمكن القول أن هذه الشركات قد هندست كل الحروب والثورات والأزمات الاقتصادية، فكانت تلك الأزمات السياسية والاقتصادية أشبه بخطط مسبقة قد تم وضعها والتخطيط لها بفترات قد تتجاوز في بعض الأحيان قبل تنفيذها عشرون سنة، ويتم خلق تلك الأزمات بغرض الهيمنة على تجارة معينة أو ضمان استمرار تدفق النفط والغاز، أو ضمان استمرار صناعة تختص بها كصناعة الأسلحة مثلاً، وإنَّ ما ساعد تلك الاحتكارات على تحقيق غاياتها أن أعضاء مجالس إداراتها أو مساهمين فيها أوملاكيين رئيسين للأسهم فيها قد تغلغلوا إلى مناصب سلطوية رئيسية وحساسة، مما مكنهم من صياغة نظام عالمي سياسي اقتصادي جديد ليكون منارة لهم في طريقهم إلى الهيمنة العالمية.

جدول رقم (3): عقود الشركات الامريكية لصناعة السلاح– مليار دولار *

اسم الشركة	لوكهيد مارتن	بوينغ	نورثروب غرومان	جنرال ديناميكس	يونايتد تكنولوجي	ساينس ابليكيشن	تي ار دبليو
حجم العقد	17 مليار دولار	16 مليار دولار	7 مليار دولار	7 مليار دولار	3.6 مليار دولار	2.1 مليار دولار	2 مليار دولار

المصدر: مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (2).

وهذه الشركات تختار دوماً دول القوة كمركز للشركة الأم كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتعمل للوصول إلى أنظمة الحكم بحيث تفرض نفسها على الدولة الأم وعلى نظامها الحاكم، وتتفاوض وتناور وتضغط لتخلق الفرص وتشتري المنافسين وتزلل جميع العقبات أمام توسعها الاقتصادي.

وقد أكد برناردشو على التداخل مابين المصالح الاقتصادية والسياسية قائلا: أمريكا ليست دولة، وإنما كونسورتيوم لشركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيداً في البيت الأبيض، يحمل لقب الرئيس[2].

بالعودة إلى الأهمية غير المحدودة للنفط في السياسة الأمريكية، واستناداً إلى تلك الأهمية التي يحتلها النفط أوجدت خريطة الإرهاب والدول المارقة، والتي هي ذات الخريطة للمناطق الحيوية للنفط والغاز المتواجدة سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي[3].

فالنفط أصبح بوجود شركات التنقيب الكبرى هو المحدد الرئيسي لخارطة السياسة الأمريكية ولاسيما مع وجود شركتين أمريكيتين من أصل خمس شركات عالمية كبرى تسيطر على السوق العالمية للنفط، هما (إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو، Exon Mobile ,Chefron) بالإضافة إلى شركتان بريطانيتان هما (البريطانية للبترول، وشل الملكية،BP,Britch Petroleum, Shell Royal Holland) و شركة (توتال الفرنسية، Total France). وتعد

[1] يوجين جوراكي، ربط بين هنري كيسنجر، وصناعة السلاح، ورجال الأعمال في أمريكا، في كتابه: The American way of the war.

2 مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 141.

[2] صارم، سمير، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، 2005 http:www.awa-dam.org/book/05/study322/05/book05-sd.007htm .

[3] هو يدي، أمين ، تغييرات في مفاهيم الأمن القومي، الأهرام ،القاهرة 2006.

الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) الكبرى بين الشركات البترولية العملاقة، حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار، وبلغت عائداتها أواخر عام 2005 نحو 88 مليار دولار[1].

لذلك إن الدور الأعظم في صياغة القرار السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية هو للوبي النفطي، الذي أصبح يعتبر من أقوى جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أنه "يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح الاقتصادية التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وهو ما انطبق تماما على الإدارة الأمريكية"[2] في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

رابعاً: أدوات السياسة الأمريكية

تعددت الوسائل والأدوات المستخدمة في الإخضاع عموماً، فنجد التدخلات السياسية والعسكرية المباشرة، والحصار الاقتصادي، وعقد التحالفات والتكتلات الاقتصادية والسياسية، وتوجيه المنظمات الدولية مثل (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، واختلاق الأزمات المختلفة والكوارث المفترضة(وجود اسلحة كيماوية) والتي لطالما اعتادت الولايات المتحدة افتعالها لاستخدام الحرب النفسية، اضافة إلى تعدد الشعائر التي ترفعها لتبرير تدخلاتها المتكررة (كنشر الحرية، والديمقراطية، والخصخصة، ورفع القيود وتحرير التجارة) وغيرها لخدمة الأهداف الأساسية لسياسة الأمريكية (النفط، الشركات الكبرى، أمن الكيان الصهيوني).

ولابد من الإشارة هنا إلى الوظائف الأساسية لإمبراطورية النظام الرأسمالي وهي ثلاثة[3]:

1-خدمة المال وشركاته وفتح الأسواق لها في أرجاء العالم كافة،بتطويع قوانين الدول لتنسجم مع متطلبات تلك الشركات العابرة للقارات باسم العولمة.

2-عدم السماح بقيام أي مجتمع يمكن أن يمثل نموذجاً ناجحاً يتنافس مع النظام الرأسمالي الأمريكي، والذي وصفته عقيدة بوش الثاني بالنظام العالمي الصالح لكل الدول والأفراد ولكل زمان ومكان.

3-الهيمنة الكاملة على دول العالم بأجمعه لتحقيق الهدفين السابقين.

ولتحقق الولايات المتحدة سيطرتها الكاملة،جسدت أساليبها وأدواتها، في ثلاث أشكال رئيسية،هي(القوة الناعمة، والقوة الصلبة، والقوة الذكية)،حيث تشكل القوة بأشكالها الثلاثة: أدوات السياسة الأمريكية والتي تحقق للولايات من خلالها فرض سياستها الاستعمارية التدخُّلية في المنطقة، وتشمل جميع النواحي الحياتية للدول والأفراد(السياسة والاقتصاد والدين والحياة الاجتماعية والثقافة والمال)، وقد قسم جوزيف ناي القوة إلى ثلاث فئات وهي:

1-أن تحصل على ما تريده بالقوة والتهديد.

2-أن تحصل على ما تريد بالإغراءات المالية.

3- أن تحصل على ما تريد بجذب الآخرين وجعلهم يحبون ما ترغبه .

أ- القوة الناعمة

هي استخدام المقدرات الدبلوماسية والسياسية للتوصل إلى حلول للأزمات والخلافات والصراعات، واستخدام قدرة الدولة ومكانتها ومقدار تداخلها مع غيرها من الدول، وذلك لتحويل الخط السياسي لهذه الدول بما يخدم مصالح الدولة المعنية، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم مختلف أساليب الخداع والسيطرة والضغط بنعومة للتوصل إلى أهدافها

[1] مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته (مرجع سابق) ص 123.

[2] د.الشاهر .إسماعيل.شاهر "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول"، كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق- منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق 2009، ص53.

[3] د. زلوم،عبد الحي، أزمة نظام (الرأسمالية والعولمة في مأزق)، الأردن، عمَّان، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص74.

(الترغيب والجذب)، وقد عرف جوزيف ناي القوة الناعمة سنة 1990: بأنها في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في الأمم الأخرى وتوجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد"[1]، وتتعدد ركائز القوة الناعمة الأمريكية ومنها :

- **الثقافة الأمريكية (أو الترويض الثقافي و السياسي):** والتي قامت أساساً، على نشر ثقافتها بما تتضمنه من ثقافة العنف والمال والمصالح والسلاح والمخدرات والجنس، تلك الثقافة التي عملت الولايات المتحدة على إيصالها لشعوب العالم بكافة شرائح المجتمع، من خلال المراكز الثقافية للعمل على الإيحاء الذهني والسيطرة العقلية ومخاطبة العقل الباطن لدى مختلف شرائح المجتمع سواء الأمريكي أو مجتمعات الشرق الأوسط.
- **المساعدات المالية:** المقدمة من قبل الدول الرأسمالية (مساعدات التنمية والقروض والتمويل الحكومي)، دائماً "مشروطة"، وهي في حقيقتها: موجهة لتحفيز الاستهلاك في البلدان النامية ولاسيما للسلع التي تصنعها الدولة مانحة المساعدة، وذلك من خلال "التزام البلدان النامية التزاماً تاماً بإنفاق المساعدات على تلك السلع، وهذا ما يفقد البلدان النامية إمكانية الاستفادة الفعلية من هذه الأموال، وبالمقابل يعطي الدول الرأسمالية إمكانية تصريف بضاعتها، وغالباً بأسعار مرتفعة، وهذا ما حصل في نهاية السبعينيات حيث أنفق حوالي 80% من المساعدات الأمريكية لشراء سلع من الولايات المتحدة نفسها "[2]، ولاسيما عندما يجتاح الركود الاقتصادي للدول الرأسمالية، فعندها يتم اللجوء إلى الوصفة الروتينية المتمثلة بزيادة إقراض الدول النامية (أزمة 1974–1975)، لا بل وتقديم التسهيلات الكبيرة للدول النامية (ولاسيما النفطية منها)، على شكل اعتماد تصدير شرط أن تشتري تلك الدول من مصانع الدول الرأسمالية، والهدف من هذه العملية تحريك السوق الراكدة للدول الرأسمالية، والنتيجة ارتفاع كبير لديون الشرق الأوسط، وازدياد العجز عن السداد، وبالتالي زيادة التدخل في السياسات الوطنية، الأمرُ الذي يؤكدُ على الدورِ الذي تقومُ بهِ هذه المساعداتِ كإحدى أدواتِ السيطرةِ على بلدانٍ كثيرة في العالمِ، وخاصةً في الشرقِ الأوسطِ وأميركا الجنوبيةِ، ونذكر هنا أهمِّ الدولِ المتلقِّيةِ للمساعدات الأمريكيةِ في عامي 2011–2012من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4): أهم الدول المستفيدة من برنامج المساعدات الأمريكية للسنة المالية 2011–2012:

	الدولة	2011	2012	المجموع الكلي
1	أفغانستان	1,438,596,449	940,420,241	2,379,016,690
2	هاييتي	970,910,372	70,464,622	1,041,374,994
3	باكستان	393,000,846	196,521,506	589,522,352
4	كينيا	498,728,751	28,287,131	527,015,882
5	الأردن	460,251,837	1,307,246	461,559,083
6	العراق	242,860,393	157,054,497	399,914,891
7	تنزانيا	371,859,231	5,568,904	377,428,136
8	جمهورية جنوب أفريقيا	348,995,068	16,056,748	365,051,816
9	نيجيريا	336,053,916	17,345,709	353,399,625

[1] Joseph S. Nye, U.S. Power and Strategy After Iraq, Foreign Affairs,1/7/2003.

[2] مجموعة من المؤلفين، آلية النهب الامبريالي للبلدان النامية، ترجمة د.حسان اسحق، مصدر سابق، ص50.

10	جمهورية الكونغو الديمقراطية	265,018,524	57,682,880	322,701,404
11	الضفة الغربية/غزة	245,378,605	45,403,012	290,781,617
12	جنوب السودان	264,407,305	14,340,651	278,747,956

Source: M/CFO/FS, data current as of March 31, 2012.

مع التأكيد على أن أهم الدول العربية التي كانت تتلقى المعونات من الولايات المتحدة الأمريكية، هي: المملكة الأردنية، العراق، الصومال، والمغرب، والسودان سابقاً (جنوب السودان حالياً)، مصر وتونس[1]، والتي تتميز بأنها في حالةِ تغيُّرٍ دائمٍ، بحسبِ تغير المصالحِ، فنلاحظ مثلاً بمقارنة الترتيب في عامي (2011،2012) نجد بأن العراق انتقلت إلى مراتب متقدمةٍ من حيث أكثر الدول المستفيدة منها، بتلقيها المزيد من التسهيلات النفطية من جهة ومن جهة أخرى معونات إعادة إعمار العراق وتدريب الجيش العراقي التي تقدمها الشركات الأمريكية، كما نلاحظ التقدم الملحوظ للأردن، وانتقال المعونات المقدمة للسودان في 2010 إلى حساب جنوب السودان في 2011 على أثرِ الانفصال.

- **المديونية والتكييف الهيكلي:** غالباً ما يسعى البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتواطؤ مع صندوق النقد الدولي إلى لعب دور المساعد للبلدان النامية– ولاسيما أنَّ هاتين المؤسستين تتمتعان ظاهريّاً باستقلالٍ ذاتيٍّ، وتضمَّان غالبية دول العالم – والمعروف بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأكبر عدد من الأصوات، مما يمكنها من تعطيل أي قرار لا يتفق مع مصالحها، وبالتالي فإن للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة التامة على البنك الدولي ومناصبه الهامة، بما في ذلك تعيين مدير البنك، ويقوم البنك الدولي بتقديم القروض طويلة الأجل للدول، ولاسيما الدول النامية وذلك في حال عجزها عن تأمين تلك القروض من مصادر أخرى[2].
- **التكتلات والمعاهدات والاتفاقيات والأحلاف السياسية والاقتصادية (الإجماع الدولي)**

ب– القوة الصلبة

تتمتَّعُ الولايات المتحدة الأمريكيةُ، بضخامةِ قُدراتها العسكريةِ والاقتصاديةِ، الأمرُ الَّذي يُحقِّقُ لها نوعاً منَ الهيمنةِ العسكريةِ، وهو ما يُدعى بالقوَّةِ الخشنةِ أو الصلبةِ، المتمثلةُ بقدراتِ واشنطن على شن الحروب والخروج منها منتصرةً، وغالباً ما تلجأ واشنطن إلى الاعتماد على تفوقها العسكري لفرض هيمنتها الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية على دول العالم، ولاسيما عندما يتعلق بثوابت أمنها القومي، في ظل صعود قوىً جديدة على الساحة الدولية، وتعاظم شأنها، الأمر الذي يجعل من شنِّ الحروب العسكرية أمراً ضرورياً بالنسبة للولايات المتحدة، تكون بمثابةِ رسائل ترسلُ للدولِ، بهدف التأكيد على هيمنتها، وحرمةُ مناطق نفوذها، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التفوق الأميركي الواضح بإنفاقها العسكري، والذي يعادل تقريباً نصف الإنفاق العالمي، أو وسطيّاً حوالي 39% من إجمالي الإنفاق العالمي على التسليح لعام 2012 [3]، والجدول التالي يبين لنا التفوق الواضح للقارة الأميركية في الإنفاق على التسليح لعام 2012 حيث وصلت نسبة المساهمة من إجمالي الإنفاق العالمي إلى 44% لعام 2012 والناتج عن ارتفاع الإنفاق العسكري الأميركي:

[1] المصدر: تقارير مختلفة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية(USAID).

[2] نوسان ، ايريك، المال ضد الشعوب البورصة أو الحياة، ترجمة عماد شيحة و رندة بعث، ط1، دار الرأي، دمشق، 2006، ص123

[3] حسبت كنسبة بين الانفاق العسكري الأميركي لعام 2012 والمقدر (682478) مليون دولار وبين الانفاق العسكري العالمي من نفس العام والمقدر ب1748.2

جدول رقم (5) : مقدار الإنفاق العسكري العالمي بحسب الأقاليم لعام 2012

الإقليم	2012الإنفاق العسكري لعام (بليون$) بالأسعار الجارية	النسبة بالنسبة للإنفاق العالمي
أفريقيا	39.2	2%
أميركا	780	44%
أسيا ولأوقيانوسيا	390	22%
أوروبا	407	23%
الشرق الأوسط	132	7%
المجموع العالمي	1748.2	100%

Sources: World military spending, 2012, SIPRI Yearbook 2013, Stockholm International Peace Research Institute 2013.The spending figures are in current (2012) US dollars.

وانطلاقاً من مقولة "الحرب هي أعظم مُراجع للحسابات"[(1)]، والتي تبنتها واشنطن في منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، كوسيلةً لتقويم الانحرافاتِ في السياسةِ الخارجيةِ، يمكنُ معرفةُ آليات اعتماد الولايات المتحدة، على القوة الخشنة كإستراتيجيةٍ خارجيةٍ. فقد قادت الولايات المتحدة خلال أقل من عقدين خمسة حروب كبيرة، وأدارت حوالي عشر أزمات دولية، بعضها تطور إلى صراعٍ مسلحٍ، بتمويلٍ ودعمٍ أمريكيٍّ، لذلك كان لابد للولايات المتحدة من رفع موازنتها العسكرية، خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 2012 ، والجدول التالي يوضح التغيرات الحاصلة بالموازنة العسكرية الأميركية حتى عام 2012:

جدول رقم (6): يبين الإنفاق العسكري الأميركي وفق الأسعار الجارية (مليون دولار) ونسبته من الناتج المحلي.

التاريخ	(الإنفاق العسكري الأميركي وفق الأسعار الجارية مليون) دولار	المساهمة من الناتج نسبة المحلي الإجمالي
		GDP
2000	301697	3.0
2001	312743	3.0
2002	356720	3.4
2003	415223	3.7
2004	464676	3.9
2005	503353	4.0
2006	527660	3.7
2007	556961	3.9

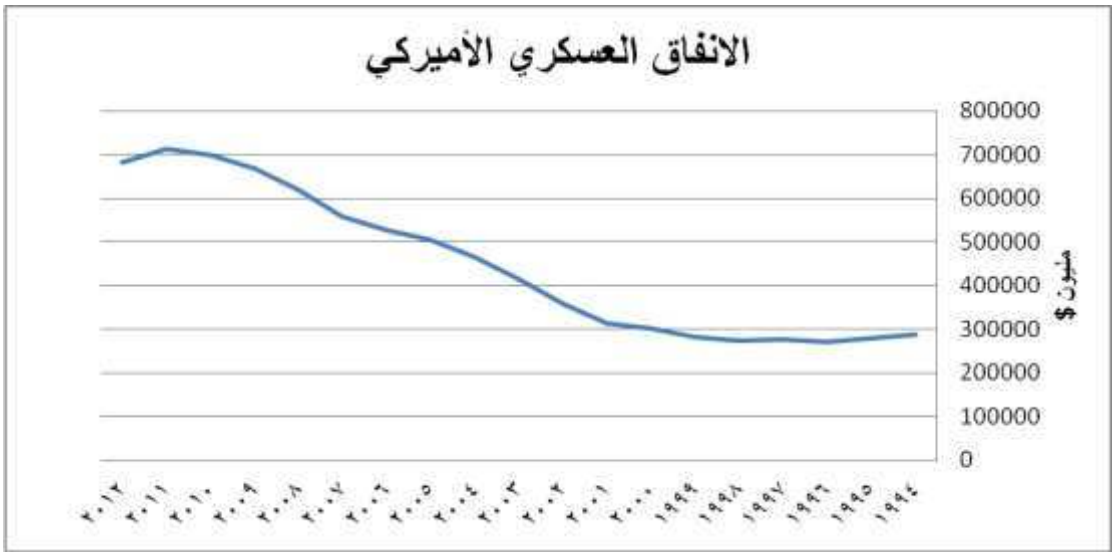
(1) http://staging.albayan.ae/one-world/arabs/1265974691972-2010-03-08-1.327449 ، حدود القوة-الحرب أعظم مراجع للحسابات مقولة أطلقها يوماً المؤرخ الأميركي كوريللي بارنيت في كتاب قديم له بعنوان"حاملوا السيوف"، العراق كشف أزمة العسكرية الأميركية عالمياً- الحلقة الأخيرة، 2010/3/8.

2008	621138	4.0
2009	668604	3.9
2010	698281	4.0
2011	711402	4.3
2012	682478	4.4

SIPRI ,Military expenditure by country, in local currency, database 1988-2012

وبحسب الجدول السابق نلاحظ أنَّ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة هو الأكبرُ والأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، والذي قد وصل إلى حوالي 711 مليار دولار عام 2011 وبزيادة حوالي 44 مليار عن عام 2010، بعد أن كان في بداية التسعينيات حوالي 150 مليار دولار، ويعود السبب الرئيسي لتلك الزيادة في الإنفاق العسكري: "الحرب على الإرهاب" في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 وهذا يمكن ملاحظته من الجدول(6) حيث نجد أن الإنفاق العسكري استحوذ على 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة عام 2002 وذلك بنتيجة الحرب على الإرهاب بعد أن كانت 3% عام 2001 لتصل في عام 2003 إلى 3.7% على أثر الحرب الأميركية على العراق، في حين وصلت نسبة الإنفاق العسكري الأميركي من الناتج المحلي لعام 2012 إلى حوالي 4.4% في زيادةٍ بدأت عام 2010 على إثر ثورات (الربيع العرب) وازدياد العمليات العسكرية واستمرارها في كل من أفغانستان والعراق وليبيا، كل ذلك شكل أحد العوامل المسيطرة على البيئة الأمنية العالمية على مدى عدة سنوات، وعاملا رئيسياً في زيادة الإنفاق العسكري وصولاً إلى حوالي 708.8 مليار دولار في عام 2011 وبزيادة قدرها 44 مليار دولار عن عام ال2010، و تضمنت ميزانية حربي العراق وأفغانستان التي تبلغ قرابة 320 مليار دولار لعامي 2010-2011 [1]، والشكل البياني التالي يوضح تغيرات الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية حتى عام 2012:

شكل رقم (2) : تغيرات الإنفاق العسكري للولايات المتحدة حتى عام 2012



SIPRI ,Military expenditure by country, in local currency, database 1988-2012

[1] تقرير المراجعة الدفاعية (Quadrennial Defense Review) ل2010-2014، وزارة الدفاع الأمريكية، شباط/2010.

يشير الشكل السابق إلى التزايد الملحوظ بحجم الانفاق الأميركي على التسليح وهو اشارة إلى استمرار الولايات المتحدة بممارسة القوة الخشنة، مع تقليص جزئي لصالح خدمة القوة الناعمة، وهو ما يشير إلى توجه واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوة الذكية في استراتيجياتها القادمة.

ت- القوة الذكية:

وهي استخدام مزيج متراكب بين مصادر القوة، متمثلة بالقوة المادية الصلبة(المرتبطة بالمقدرات العسكرية والاقتصادية)، والقوة الناعمة المعنوية(المرتبطة بالقدرات الثقافية واللغوية والدبلوماسية).وعلى اعتبار أن القوة الناعمة لا يمكنها أن تحقق السياسة الأمريكية وحدها، ولاسيما أن قواتها تتوزع بشكل أساسي في دول الشرق الأوسط، مع أخذ أمن الكيان الصهيوني ومصالح الشركات العملاقة بعين الاعتبار، فقد كان من غير الممكن التخلي عن القوة الصلبة، وعليه بدأ استخدام القوة الذكية في السياسة الأمريكية، والتي جمعت مختلف أشكال القوة، واقتصرت مهمة القوة الناعمة على تهيئة الأجواء للعمل السياسي، ولاسيما عند التعامل مع دول الشرق الأوسط والوطن العربي، حيث يتواجد النفط أهم الثروات الباطنية، أي إخراج القوات العسكرية الأمريكية من ميدان القتال، وتحويلها إلى حراس للمصالح الإسرائيلية والأمريكية في الشرق الأوسط، والعمل الدائم على إثارة القلاقل والفتن في المنطقة لخدمة وحماية مصالح الشركات العملاقة وضمان استمرار التواجد والتدخل الأمريكي. فقد قامت القوة الذكية على خلق الأزمات في المنطقة (حرب المؤامرات)،وتصدير الأزمات الداخلية نحو الخارج، بمعنى أدق استخدام أسلوب الخداع ومن ثم التلويح باستخدام القوة العسكرية، وتحفيز المجتمع الدولي على فرض العقوبات المختلفة ضد من يخالف الإرادة الأمريكية، والشواهد كثيرة على استخدام هذه الاستراتيجية في السياسات الأمريكية، بعد أحداث 11 أيلول واطلاق ما يسمى" الحرب ضد الإرهاب" واحتلال أفغانستان، ثم انتقال إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، مع الإشارة أن ما حدث في العراق لا يخلو من عملية المزج بين القوى والتي بدأت بقوة ناعمة للتمهيد للغزو وكسب الرأي العام، ثم انتقلت إلى القوة الخشنة بتكاتف دولي بقيادة أمريكية، ومن ثم تم اعتماد القوة الذكية حيث تحولت القوات العسكرية إلى حراس على منابع النفط ومصالح الولايات المتحدة وشركاتها، مع استخدام قوتها الناعمة للتبشير بالتغيير والقيام بنشر الثقافة الأمريكية وإقامة المدارس التي تخضع للرقابة الأمريكية وإنشاء منظمات مجتمع مدني التي هي بالدرجة الأولى تخدم المصالح الأمريكية، واستخدام القوة الذكية لتحقيق المآرب الاستعمارية الانفصالية في السودان والذي تحقق بالفعل، والتلويح الدائم باستخدام العنف ضد إيران (لإيقاف أعمال التطور النووي للأغراض السلمية بحجة السعي للوصول إلى السلاح النووي) وضد سورية بحجة دعمها للإرهاب واحتوائها للمنظمات الإرهابية، والعمل الدائم لنزع سلاح حزب الله، مع الاستخدام الدائم للتشويه الدعائي للعرب والإسلام،

ولطالما كان الوطن العربي ذو أهمية خاصة للأمن القومي الأمريكي، لما يحتويه من طاقات هائلة وإمكانات كبيرة، وفعلياً نجحت واشنطن بالتأثير في القرار السياسي لأغلبية دوله بما يخدم مصالحها، إضافة إلى إعمال المؤامرات المختلفة التي تعزز الفرقة والخلافات بين الأقطار العربية وبين الطوائف والمذاهب المختلفة ضمن القطر الواحد فكانت أخر تلك المؤامرات عملية إعادة إحياء اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 والتي تتم حالياً من خلال اعتماد الكونغرس الأمريكي لخطة المستشرق الصهيوني برنارد لويس يل وتوسيعها لتشمل الوطن العربي، والتي قضت بفرض مزيد من التفتت في البلدان العربية، ومؤكداً على "ضرورة تحويل كل قبيلة في شبه الجزيرة العربية إلى دولة"[1]، وكانت البداية مع

[1] د. زهر الدين.صالح، مشاريع صهينة الوطن العربي، استراتيجياً، بيروت، أيار/حزيران/ 1991، ص40.

القطر السوداني بتفتيته إلى شمالي وجنوبي، وتطبق هذه الاستراتيجية بالفعل من خلال "ثورات الربيع العربي" وأخرها في سورية.

الاستنتاجات و التوصيات:

1) للنفط اثرٌ استراتيجيٌ كبير على سياسات الولايات المتحدة الأميركية المطبقة وأدواتها المستخدمة لتطبيق هذه السياسات في المناطق التي يتواجد فيها النفط وذلك من خلال الاستعداد الكبير للدخول في صداماتٍ وحروب تغييرٍ للوجه الجغرافي للمنطقة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف لذلك فإن خريطة الحروب الأميركية الحالية والمستقبلية تنطبق انطباقاً شبه تام على الخريطة النفطية العالمية الخليج العربي، الشرق الأوسط، (إضافة إلى حوض بحر قزوين، فنزويلا، شمال ووسط افريقيا).

2) هناك مكتسبات يجب عدم التفريط بها مهما تم البذل في سبيلها، يأتي النفط في مقدمتها، ومثلت هذه المكتسبات بمجموعها جوهر نظرية الأمن القومي وثوابت الولايات المتحدة الأمريكية، ودوافع أي استهداف للشرق الأوسط والعالم، وبالتالي يمكن وصف العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي و هذه المكتسبات بأنها علاقة تكاملية غير قابلة للفصل.

3) العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والحرب، هي علاقةُ ارتباطٍ مصلحيٍّ، بمعنى أن الحروب الأمريكية المعلنة وغير المعلنة، وجميع التوترات القائمة مرتبطةٌ بشكل مباشر بتحقيق غرضٍ مصلحيٍّ لأميركا وشركاتها عابرة للقارات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: إن الحرب أو التوتر الذي تخلقه أميركا، هو عبارة عن أسلوب أو إستراتيجية قائمة على تصدير الأزمات الداخلية نحو الخارج بخلق أزمة عالمية، بما يضمن سلامة أمنها القومي، واستمرار تحقيق مصالحها الاقتصادية.

4) ضمان ثوابت السياسة الأمريكية (النفط، الشركات العملاقة، الكيان الصهيوني) باعتبارها جوهر الأمن الأمريكي، معتمدة على النفط كأساسٍ لأمنها الطاقوي والاقتصادي والعسكري، ودعم تفوق الكيان الصهيوني كأساس لأمنها العسكري الخارجي التدخلي، والداخلي الإعلامي السياسي، والشركات العملاقة (كشركات السلاح) أداة للتوتر الدائم في(الشرق الأوسط) وأساس لدعم الصراعات وتغذية بؤر التوتر، إذاً العلاقة بين الثوابت الثلاث هي علاقة تكاملية بنيت على أساس التكامل الأمامي الخلفي (الأفقي) والشاقولي.

التوصيـات:

يتوجب على الدول العربية إذا رغبت في تحسين وضعها الحالي وإحداث تغييرات هيكلية في السياسة الأمريكية باتجاهها: إن تقوم بإحداث تطورات وتغييرات داخلية، والابتعاد عن الدين السياسي، والعمل على احياء التعاون العربي الحقيقي، وإقامة المشاريع العربية النهضوية، واضفاء الطابع الديموقراطي في ممارستها السياسية داخليا، والاهتمام بالعلاقات الدولية عموما والعربية خصوصا، والعمل على تقوية الخطاب الثوري وتغيير الأنظمة العربية الرجعية التي لا تمثل شعوبها بل تتبع أصلاً للأنظمة الغربية الامبريالية، وتعزيز محور المقاومة الذي يشكل الأداة الضاربة في المنطقة، خاصة ضد جميع أشكال الهيمنة الصهيو– أمريكية، وتطوير المشاريع الزراعية في الدول العربية ذات القدرات الزراعية الكبيرة كالسودان مثلاً، مما يعزز قدرة هذه الدول على مواجهة أي حصار مستقبلي، والعمل على الاستفادة العربية من موقعها الاستراتيجي الهام في منتصف قارات العالم خاصة في منطقة (الشرق الأوسط) كطريق لعبور خطوط نقل النفط الخام والغاز وموقع مرور المبادلات التجارية الدولية.

Reference:

1. incent, Bernard. History of the United States, France, Paris, Chan Flamaryon Publications, 1997.
2. Michael, Bara. American Policy in the Middle East, translated by Dr. Randa, Dar Al-Baath, Cultural Center for Printing, Publishing and Distribution, first edition, 2007.
3. Claire, Michael. Blood and Oil (The Risks and Consequences of America's Increased Dependence on Oil), Arabization of Haitham Jalal Ghanem, Dar Al Sharq Printing and Publishing, Damascus, 2007.
4. Defense Policy Guidance for the Fiscal. years from 1994 to 1999.
5. DAHEL, ROBERT. How democratic is the American Constitution, Yale University، Press 2002.
6. Dr. Shaban, Fouad. The Judeo-Christian Heritage in American Culture, Dar Al-Fikr, First Edition, Damascus.
7. Michel Bugnon, Mordant. Translated by Dr. Hamid, Farzat. Dictated America (The United States and the Policy of Controlling the World "Globalization"), Arab Writers Union, Syria, Damascus, 2001.
8. Dr. Agha, I draw. The role of the media in the war on Iraq, (the aggression against Iraq map of crisis and the future of a nation), Center for Political Studies and Research, Egypt, Cairo, 2003.
9. Dajani, Nabil. Western media and the subject of terrorism, the Arab future, January 2003.
10. Researchers Group, The Occupation of Iraq and its Repercussions Arab, Regional and International, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2003.
11. Dr. Shaher, Ismail Shaher. Priorities of American foreign policy after the events of September 11, Damascus University, Faculty of Political Science, Publications of the Syrian General Book Authority, Ministry of Culture - Damascus 2009.
12. Dr. Zalloum, Abdel Hai. The crisis of the system (capitalism and globalization in trouble), Jordan, Amman, Dar Al-Faris for Publishing and Distribution, first edition, 2009.
13. Joseph S. Nye, *U.S. Power and Strategy After Iraq*, Foreign Affairs,1/7/2003.
14. Dr. Zahr al-Din, Saleh. Strategies for Maintaining the Arab World strategically, Beirut, May-June 1991.
15. Dr. Al-Azzawi, Muhannad. The American Military Strategy between the Double Maharsha and the Acquired Capacity, Saqr Center for Strategic Studies, April 21, 2010.
16. Toussaint, Eric. Money Against Stock Exchange Peoples or Life, translated by Imad Shiha, Dar Al-Rai, Damascus, 2006.

الدوريات والتقارير:

1- مرسوم الشمال الغربي الصادر في 13/تموز/ 1787.

2- خطاب إلى الشعب الأمريكي في 16 يناير (كانون الثاني) 1991.

3- www.net. world resources- statements, 1980–1990, N.Y, 1991.

4 – المنظومة الأخلاقية للاقتصاد الرأسمالي المعاصر، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، من فعاليات ندوة: الدولة الوطنية وتحديات العولمة، دراسات سياسية، طبعة2،2003.

5- حداد، خالد. *صنع في الولايات المتحدة الأمريكية*، مركز الدراسات العسكرية، العدد7، تموز ،2004.

6- هويدي، أمين. *تغييرات في مفاهيم الأمن القومي*، مصر، القاهرة، الأهرام 17 يناير ،2006.

7- تقرير *المراجعة الدفاعية (Quadrennial Defense Review)* للأعوام من 2010-2015، وزارة الدفاع الأمريكية، شباط،2015.